إعادة تعريف السياسي وثلاثية الانتقال والتغيير والاستقرار

في دورة للتنمية الفكرية نظمها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات[*] في 2011/5/15 حول مفاهيم مصر الثورة (إعادة تعريف السياسة والسياسي، الانتقال والاستقرار والتغيير، الديني والمدني، الثورة والخروج والفتنة، الدولة والمجتمع والأمة، التنمية والتحديث، النخبة والجماهير)، وبعد أن تحدث د.سيف الدين عبد الفتاح عن أهمية عالم المفاهيم، اقتربت من ثلاثية الانتقال والاستمرار والتغيير من مدخل إعادة تعريف السياسي.

وكنت في حيرة من أمري أثناء التحضير لهذه الكلمة، هل أبدأ المفاهيم من المقولات النظرية أم من أرض الواقع، وكيف أربط بينهما، فالمفاهيم هي الجسر الذي ينقلك من النظري إلى العملي.

حينما نتحدث عن إعادة تعريف السياسي، فلابد أن نتجاوز السياسة بمفهومها التقليدي الذي يعني الصراع على السلطة أو السلطة والدولة، والنظر إلى السياسي من خلال الأطروحات النظرية الجديدة التي ظهرت في نطاق علم السياسة منذ سنوات، والتي تتجسد في المنظور الحضاري للمفهوم من مرجعية إسلامية.

فالسياسة –كما أشير– لم تعد علم السلطة التي هي حكم من أعلى في تجلياتها المختلفة، مجلس شعب رئيس دولة، أحزاب، جيش، شرطة، ووزارة خارجية، ولكنها أضحت العلم الذي يدرس السلطة أينما وجدت ولو بين الناس، وهو مفهوم أوسع وأرحب من المفهوم التقليدي السابق .

ولعلي في هذا السياق أوضح نقطة في منتهى الأهمية تغيب عن أذهان الكثير منا وتؤكد على أننا ملكيين أكثر من الملك، فالذين اخترعوا مفهوم السياسة بالمعنى التقليدي هم أنفسهم الذين قدموا مراجعات للمفهوم منذ السبعينيات وهذا ما يتضح بصورة قوية في الأدبيات الغربية الحديثة.

ونحن باعتبارنا جماعة علمية تنظر إلى الظواهر من منظور حضاري ذي مرجعية إسلامية، كان الأمر بالنسبة لنا أوضح منذ الوهلة الأولى، فالسياسة من هذا المنظور هي القيام على الأمر بما يصلحه، من جانب كل إنسان بما يستطيعه وليس الحكام فقط.

وقد كنا نشرح ذلك للطلبة وكان يصعب عليهم فهمه، ولكن عندما جاءت الثورة قدمت بيئة خصبة من واقع أحداثها وملابساتها وممارستها وطبيعتها، وعلى نحو جعلنا نستطيع أن نشرح ببساطة شديدة هذا المفهوم الجديد للسياسة ولما هو سياسي بما يؤكد أنها أصبحت تهتم بما يتصل بالناس بقدر ما تهتم بالحكام. وأتفق مع د.سيف في تعريفه الجديد للسياسة بأنها علم "إدارة إرادة الشعوب"، وهذا ما كشفته

[*] دورة تفاعلية في التعامل مع مفاهيم المرحلة الانتقالية وإزالة اللبس عنها (الأحد 15 – الاثنين 16 مايو 2011).

الثورة في مرحلتها الأولى ومرحلتها الانتقالية مما يؤكد لنا إن المفاهيم أصبحت تُختبر بطريقة أسهل في ظل الثورة وبعد 11 فبراير.

من هذا المدخل السابق يمكننا الحديث عن ثلاثية الانتقال والتغيير والاستقرار، من منطلق أن نموذج الثورة كان "نموذجًا حضاريًا". وأقصد بالحضاري الإنساني الذي يجمع بين المادي والقيمي، بين النسبي والمطلق، بين الفردي والمؤسسي، بين الديني والسياسي والمدني، ولا يقع في فخ الثنائيات المدمرة الموجودة في الواقع، وإنما يحاول دائمًا فكها وإعادة تركيبها والتوفيق بينها". وبالتالي، فعلينا أن نسأل أنفسنا الآن: هل المرحلة الانتقالية تعد امتدادا للنموذج الحضاري الذي بدأت به الثورة خلال الثمانية عشر يومًا الأولى، أم أن الفترة الانتقالية مازالت تستصحب نموذج تقليدي؟

فإذا كانت قيم التعاون والتكامل والوحدة والتصدي والصمود والمبادرة والثقة هي التي حكمت هذه الثورة في بداياتها، فلماذا اختفت هذه القيم في الفترة الانتقالية وحل محلها الصراع والتنافس على السلطة فلما اتسمت هذه الفترة بالاستقطابات الحادة بين القوى والتيارات السياسية المختلفة؟

وأشير هنا إلى نقطة مهمة تتعلق بأن الذي قام بالثورة هم الناس وليس النخب أو الساسة فقط؛ ولذا فإن الناس أعطوا الثورة روحًا حضارية عمرانية تعارفية إيمانية تكافلية بعيدة عن كل أنماط الثورات التقليدية التي اقترنت إلى حدٍ كبير الصراع والعنف والايديولوجية مثل الثورة الفرنسية والروسية والصينية من الثورات الكبرى أو غيرها من الثورات المتوسطة كالتي بدأت بانقلابات عسكرية. وإذا كان هذا هو النموذج الحضاري الذي قدمته الثورة على أيدي الناس، فلابد أن نستحضر هذا النموذج في الفترة الانتقالية التي تتسم بالحيرة والقلق والخوف وأن نغير من مفاهيمنا عن الفترة الانتقالية وخاصة مفهوم السياسة، وعلى النحو الذي يجعلنا نركز على المجتمع والجماعة أكثر من التفكير في النظام السياسي فقط وما يتبعه من إجراءات كالانتخابات والبرلمان والدستور. فرغم الأهمية الملحة لتلك الأمور في هذه الفترة إلا أنها لا يجب بأي حال من الأحوال أن تعزلنا عن أصل السياسة وغايتها وهو المجتمع والجماعة.

أذكر بأن نمط إدارة الثورات لابد وأن يقترن بنموذج بداياتها، وهذه القاعدة هي التي يمكن أن تشكل مدخلنا للتفكير في عمليات الانتقال والاستقرار والتغيير كدوائر متكاملة دون الوقوع في التعارض بينها أو الوقوع في مسألة الاختيار فيما بينهم، مع مراعاة ضرورة التصدي لكل محاولات الثورة المضادة التي كنا نسميها في البداية الحركة المضادة، كما لا ننسى أن كلا منا يحمل بداخله ثورة مضادة عليه أن يهزمها كما يقول الدكتور سيف، فضلا عن التصدي للبعد الخارجي للثورة المضادة بكافة أشكالها.

والانتقال هو عملية تحتاج إلى وقت، وقد حدثت فيها بعض الأشياء ومازال ينقصها أشياء، إذ حدث فيها انتقال الثورة من جيلٍ إلى جيل، ومن فئة معينة هي الشباب إلى الشعب كله. وبالمناسبة فإنه لم يقم

بالثورة الشباب، فلولا الناس ما كانت هذه الثورة لتكتمل ولولا الشباب ما كانت هذه الثورة لتقوم، هذا الوعي التكاملي هو في حد ذاته صمام أمان للمجتمع.

أيضًا، حدث الانتقال من العفوية التي بدأت بها الثورة إلى النظام، ومن أمن النظام إلى أمن المواطن رغم كل ما يهدد ذلك من مخاطر، أيضًا حدث الانتقال من حالة السيولة التي لم نعرف فيها من الذي سيظهر على الساحة بعد مبارك إلى الاستقطاب الشديد بين القوى السياسية العلمانية والإسلامية. وهذا أخطر ما نشهده في الفترة الحالية، حيث الانتقال من النموذج العمراني والتماسك في الميدان إلى الاصطفاف كل في وجه الآخر، فلقد انتقلنا من الاستبداد إلى الحرية التي بدأت تصل إلى الفوضى.

وبالتالي، في ظل هذا الانتقال متعدد الأوجه والمستويات، علينا أن نسال من يقوم بهذه الأدوار؟ وبماذا؟ وكيف؟ وما هي مفاهيمه المختلفة؟

كذلك من المهم أن ننتقل إلى تناول مفهوم الاستقرار ومعناه ولماذا نطلبه ولصالح من، وعلاقته بالفترة الانتقالية، وهل يمكن أن نتلمس نوعًا من الاستقرار في هذه المرحلة؟

البعض سيقول لا، ولكن للاستقرار معنيان، هناك معنى متعلق بالجمود والثبات في مكانك سر، على نحو قد يكون غير هادف للتغيير ونتاج قوى بعينها ولصالح قوى أخرى، وليس هذا ما نريده لأنه كان الفزاعة الأولى التي يوظفها نظام مبارك. وهناك معنى أخر ظهر خلال الاستفتاء وأثير حوله النقاش والتهم. فلقد اتُهم الجانب الذي يميل إلى نعم، بأنه محافظ وتقليدي لأنه يريد الاستقرار، إلا أن الاستقرار ظهر بطريقة أخرى في أذهان الناس بمعنى عدم إطالة الفترة الانتقالية انتظارًا لما يحدث: ولكن لابد أن يتحقق فيها عدة أمور حتى تستطيع الثورة أن تحدث تغييرًا بطريقة ايجابية تراكمية تدريجية وحتى تصل الثورة إلى أهدافها، وهذا الاستقرار المقصود به الأمان والكفاية، المعبر بهما في الآية الكريمة "الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف" ثم الانتقال بالسلطة من أيد العسكريين إلى المدنيين في أسرع وقت ممكن، وبأقل تهديدات ممكنة. ومن هنا يصبح الاستقرار بهذا المعنى مطلبًا أو شرطًا مسبقًا للتغيير.

بعبارة أخرى، الاستقرار بهذا المفهوم يمكن أن يشكل بيئة مناسبة لإحداث التغيير المطلوب وإزالة ما تبقى من جذور النظام الفاسد وهي كثيرة جدًا تمتد بين هياكله ومنظومة قيمه، فهو ليس أشخاص فقط.

والاستقرار بهذا المعنى أيضًا سيحقق لنا ما نسميه التغيير الحضاري الذي لا يقتصر فقط على التغيير السياسي بل يمتد إلى تغيير الهياكل والأنظمة ومنظومة القيم، ويجمع بين الإصلاح من أعلى والإصلاح من أسفل، والتغيير الحضاري عملية ممتدة ومحك القيام بها والمستهدف بها هو الناس وعلى الشباب أن يبادر إلى هذه العملية التي لا تهدف فقط إلى تغيير السياسي الفوقي وإنما تمتد إلى إصلاح المجتمع بالمبادرات الشبابية. واستشهد في هذا السياق بخماسية الأمل التي يقول بها دائمًا د.سيف:

- التمرة التي تعني تصدق بما عندك ولو كان صغيرًا.
- الفأس والتي تعني العمل باليد ولو كان صغيرًا.
- السفينة حيث الشعور بأننا نعيش معًا.
- المرابطة على ثغر.
- الفسيلة التي تعني الأمل المستمر.

نحن نحتاج إلى إعادة نموذج التحرير الحضاري في المرحلة الانتقالية، وتشجيع العمل الجماعي والتركيز على المجتمع والتفكير في تطوير مصر حتى لا نصبح دائمًا عرضة لاستقطاب تلك القوى أو تلك.

من يستطيع الخروج باقتصاد مصر من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على السياحة والبترول والغاز وقناة السويس وتحويلات العاملين من الخارج والاستثمارات الأجنبية إلى اقتصاد حقيقي صناعي زراعي وتجاري؟ من يستطيع النهوض بالتعليم في هذا البلد؟ من يستطيع صياغة رؤيتنا في العلاقة مع الغرب من جديد؟ من الذي يستطيع صياغة مشروع لاستيعاب طاقة الشباب الهائلة في كافة المجالات والفئات وليس من يدخلون على الفيس بوك فقط وإنما يمتد لاستيعاب الشباب في القرى والنجوع والمحافظات؟

علينا أن نهتم بهذه الأمور في الفترة القادمة مع مراعاة هوية هذا البلد في أي عملية تغيير قادمة وليس التركيز على نغمة الإقصاء الموجودة الآن لكل ما هو ديني باعتباره منفصلا عن السياسي والمدني، كما لابد أن تنبع صيغ التغيير منا نحن ومن ظروفنا ولا نحاول استنساخها من الغرب كما حاولنا سابقًا وفشلنا عبر القرون الثلاثة السابقة.